

الفصل الثاني: تطور العلاقات الأوروبية الجزائرية

تتبع سياسة التوجه الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي نحو المنطقة العربية من تطور عملية التكامل والاندماج الأوروبي، و من ثم بروز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية دولية قادرة على لعب دور مهم في السياسات العالمية، فقد شهدت علاقات التعاون بين أوروبا و دول المنطقة العربية حالات من الصعود والجمود نتيجة للمتغيرات الدولية و الإقليمية¹، وقد ساعدت تضافر عدة عوامل على تفعيل دعائم الشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، و التي من بينها الجزائر، حيث تمتد العلاقات الأوروبية-الجزائرية عبر الاقتصاد، التاريخ، و الجغرافيا، فمشروع الشراكة الأوروبي - الجزائري يطرح جملة من الفرص و التحديات خاصة مع خصوصية الوضع الجزائري.

و عليه سننترق في هذا الفصل إلى تطور العلاقات الأوروبية-الجزائرية و ذلك من خلال ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: العلاقات الأوروبية الجزائرية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة

المبحث الثاني : مفاوضات الشراكة الأوروبية-الجزائرية

المبحث الثالث :اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر

المبحث الأول: العلاقات الأوروبية الجزائرية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة

تعود العلاقات التجارية الأوروبية -الجزائرية إلى سنوات السبعينات أين وقعت الجزائر اتفاقيات التعاون مع المجموعة الأوروبية، و التي سنتعرض إليها في هذا المبحث من خلال المطلين التاليين:

المطلب الأول: اتفاقية التعاون 26 أبريل 1976

المطلب الثاني : ندوة برشلونة كإطار مؤسساتي لمنطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية

المطلب الأول: اتفاقية التعاون 26 أبريل 1976

لقد وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاق تعاون مع الإتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، كان الهدف من وراء هذا الاتفاق هو ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية، ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، واستفادت الجزائر في إطار البروتوكولات الأربع (1978-1996) من مساعدة مالية قدرت ب 784 مليون إيكو و - 640 مليون إيكو من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ميسرة.

¹ علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص-

و سنتناول في هذا المطلب فرعين و ذلك على النحو التالي :

الفرع الأول: مضمون الاتفاقية

الفرع الثاني: تقييم اتفاقية 1976

الفرع الأول: مضمون الاتفاقية

تعتبر العلاقات الأوربية الجزائرية، بالمقارنة مع تونس و المغرب، جد مهمة و ذلك لكون الجزائر دولة مصدرة للمحروقات و ليس للمنتجات الفلاحية.

قبل التوقيع على اتفاقيات التعاون الشاملة لعام 1976 عرف المجتمع الدولي حدثا سياسيا مهما تمثل في حرب أكتوبر و ما تمخض عنها من نتائج أهمها: ¹

- بدأ الحوار العربي-الأوروبي في قمة باريس التاريخية التي طالبت بضرورة إنشاء سياسة متوسطة شاملة.

- لقد جاء في إعلان باريس في المادة الحادية عشر: " أن رؤساء الدول و الحكومات مقتنعون و دون تراجع عن المزايا التي تتمتع بها الدول ذات العلاقات الخاصة مع المجموعة الأوربية، بوجود أنه تستجيب المجموعة أكثر من أي وقت مضى لطموحات الدول النامية "

أما من الناحية القانونية فقد عرفت هذه المرحلة ظهور مصطلح جديد في المجتمع الأوروبي وهو حق تقرير المصير الاقتصادي. والذي يجد أساسه القانوني في قرارات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة خاصة قرار رقم 3281(د-29) الصادر في 12 ديسمبر 1974.

هذان الحدثان كان لهما تأثير كبير في التوصل لصيغة تنظيم علاقات المجموعة الأوربية مع الدول المتوسطة عامة و المغاربية خاصة .

و قد احتوت اتفاقية التعاون على ثلاث جوانب تمثلت فيما يلي: ²

الجانب التجاري le volet commercial :

و الذي تضمن مبدأ حرية ولوج السلع الصناعية³ ذات المنشأ الجزائري، وقد استثنى سلعتين و هما الفلين و النفط المكرر، غير أنه تم رفع هذا الاستثناء عام 1980، حيث خضعت إلى غاية هذا التاريخ

¹ أمال يوسف، "العلاقات الأورو-مغربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية الحقوق، 2006/2005، ص38

² فتح الله لعلو، المشروع المغربي و الشراكة الأورو-متوسطة، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1997، ص: 156

³ المرجع نفسه، ص157

إلى نظام السقف الذي يرتفع كل سنة بنسبة 5 % بالنسبة للمواد البترولية، و3% بالنسبة للفلين، وأن دخول هذه المواد إلى السوق الأوروبية سيتم بالإعفاء من الحقوق الجمركية.

و بصفة عامة قد تركزت أهداف الإجراءات التجارية و المتضمنة في هذا الاتفاق ما يلي:

- تطوير المبادلات بين الجزائر و السوق الأوروبية.
- ضمان توازن حقيقي للمبادلات التجارية.
- تسريع عملية نمو التجارة الجزائرية.
- تحسين دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية.

المنتجات الزراعية المصنعة:

أما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية، فقد تم منح امتيازات تعريفية عن طريق تخفيض الحقوق الجمركية تتراوح ما بين 20 % إلى 100 % من طرف السوق الأوروبية إلى الجزائر، لبعض المنتجات الزراعية الأكثر حساسية¹ و قد تم منح هذه الامتيازات بطريقة تهدف إلى حماية المنتجات الأوروبية من خلال:

- احترام التدابير السياسية الزراعية المشتركة باحترام الأسعار المرجعية (الخضر والفواكه)².
 - وضع جدول زمني للاستيراد يعطي الحق في التخفيضات الجمركية.
- و تستفيد الجزائر من (إلغاء العنصر الثابت المتعلق بالجزء المصنع في المنتج) و الذي يطبق على المنتجات الزراعية المصنعة للدول الأخرى الداخلة في السوق الأوروبية المشتركة، و أما العنصر المتغير و المتمثل في الجزء الزراعي فقد تم الإبقاء عليه، و لكن المنتجات التي تستفيد من هذه الإجراءات لم تكن تعني الجزائر لأنها غير مصدرة لها مثل (السكريات و العجائن الغذائية و غيرها)³.
- و في حالة عدم وجود معاملة بالمثل، فعلى الجزائر أن تمنح المجموعة الأوروبية معاملة الأولى بالرعاية⁴ ويعني ذلك إعطاء المجموعة الأوروبية الظروف التجارية التفضيلية التي تقدم إلى دول أخرى. كما تعمل كل من الجزائر و المجموعة الأوروبية على عدم استخدام إغراق السوق و على عدم التمييز بين السلع والشركات و المؤسسات.

¹ أمال يوسف، مرجع سابق ص 45.

² فقد أعطيت لها تخفيضات تتراوح ما بين 30 و 60 % و في حدود جدول زمني "الطماطم 60 %" " البصل 60 %" " ما بين 15 فيفري و 15 ماي.

³ تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية (جامعة الدول العربية، دراسة تقييم أثر اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة الأوروبية)، الخرطوم ، أكتوبر 1999 ، ص 55.

⁴ المرجع نفسه ، ص 55.

و باستثناء الاتفاقيات التجارية هناك اتفاقيات تعاون صناعي و التطوير التكنولوجي في مجال التعليب و التسويق و تطوير المنتجات الجزائرية، و في المجال العلمي و التكنولوجي و في ميدان الصيد البحري كما أن هناك اتفاقيات التعاون الفني و المالي يتعلق بتطوير القيام بالدراسات و الانجاز و غيرها.

الجانب المالي : le volet financier :

خلال سريان الاتفاق، تم التوقيع على أربع بروتوكولات مالية¹ بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و

هي:

• البروتوكول الأول ما بين "1976 – 1981" :

بمبلغ مالي يقدر بـ 114 مليون (إيكو)، صرف منه 70 مليون (إيكو) استغلت في إنجاز أغلب المشاريع التي أدرجت ضمن البروتوكول المتعلق بالقطاع الزراعي.

• البروتوكول الثاني ما بين "1982 – 1986" :

بغلاف مالي قدر بـ 151 مليون (إيكو)، صرف منه 107 مليون (إيكو) تم استغلاله بشكل كامل و قد تضمن مشروعين خاصين بالقطاع الزراعي.

مشروع تكوين مسيرين زراعيين بتكلفة تقدير بمبلغ 2.9 مليون (إيكو).

مشروع تكوين في مجال الصيد تكلفة 2.7 مليون (إيكو).

• البروتوكول الثالث ما بين "1987 – 1991" :

بمبلغ 239 مليون إيكو، صرف من 181 مليون إيكو استغل منه ما يعادل 98.9 % حيث استفاد منها القطاع الزراعي بحوالي 39 % وجهت للهياكل و المنشآت القاعدية الفلاحية.

• البروتوكول الرابع ما بين "1991 – 1996" :

بمبلغ 350 مليون إيكو و هو على شكل منحة لا تسترجع غير أن ذلك المبلغ لم يستغل و بالتالي فإن المشروع واجه عراقيل و مشاكل بيروقراطية. و تنوعت هذه المساهمات المالية للتنمية على نمطين:

- تبرعات خاصة.

- قروض من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) و مبلغ 640 مليون إيكو.

حسب شروط السوق الأوروبية مع إمكانية الاستفادة من تخفيض بقدر 02 % فيما يخص الفوائد و تحديد المشاريع حسب الأولويات و ذلك من خلال عمليات البرمجة التي تشارك فيها الجزائر و اللجنة الأوروبية.

¹ commission européenne ,Union européenne – Maghreb 25 ans de coopération 1976 – 2001. Éditer par la délégation européenne au royaume de Maroc 2001p-p 6-8

تمت الموافقة على مشروع واحد من بين 07 مشاريع مفتوحة من الجانب الجزائري و يتعلق بمشروع المستلزمات الزراعية بقيمة 30 مليون إيكو .

كما استفادت الجزائر بمبلغ 157 مليون إيكو تمثل منحا لا تستقطع من ميزانية المجموعة الأوروبية قدمت للجزائر تمويل مختلف المجالات والقطاعات .

الجانب الخاص بالعمالة le volet main d'œuvrer :

نظرا للعدد الكبير لمواطني المغرب العربي العاملين في مناطق الجماعة الأوروبية¹ وعلى الأخص الجزائريين، فإن اتفاقية 1976 قضت بإجراءات خاصة تضمن مبدئيا لهؤلاء العمال شروط العمل والأجر، كذلك تم وضع ترتيبات تهدف إلى تحقيق مكاسب في ميدان الضمان الاجتماعي مساوية لتلك التي يتمتع بها العمال الأوروبيون .

و عليه، فقد سعت هذه الاتفاقية المجالات الثلاث التي تضمنتها إلى تحقيق تبادل تجاري حر وتعاون مالي وتقني غير أنها أي الاتفاقية: لم تحقق الهدف المرجو منها، ويعود ذلك إلى ما سنتعرض له ضمن هذا الفرع.

الفرع الثاني: تقييم اتفاقية 1976

خلاصة القول أن العلاقات التجارية الأوروبية الجزائرية في إطار اتفاقية 1976 تتسم بالأهمية والعمق والتشعب والتبعية، فقد تضمنت هذه الاتفاقية تقديم المعونات المالية والفنية إلى جانب تنشيط المبادلات التجارية، وإذا ما أجرينا تقييم الاتفاقية فإننا سنتناول ذلك على ثلاث مستويات:

• على مستوى التبادل التجاري:

فيما يتعلق بالقطاع الزراعي وخاصة تطوير الصادرات من السلع الزراعية نحو الإتحاد الأوروبي ، فبالرغم من أن الاتفاق كان يهدف إلى إعادة تنشيط الصادرات الجزائرية بصفة عامة والمنتجات الزراعية بصفة خاصة² وذلك عن طريق تحسين دخول المنتجات الجزائرية إلى السوق الأوروبية إلا أن تلك الامتيازات التفضيلية لم تؤد الغرض المرجو منها ويرجع ذلك الإخفاق إلى مضمون الاتفاق نفسه من جهة وبعد دخول كلا من إسبانيا والبرتغال واليونان³ إلى السوق الأوروبية المشتركة من جهة

¹ بشارة خضر، أوروبا و الوطن العربي القرابة و الجوار، (تر: جوزيف عبد الله)بيروت: نركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 189

² تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 59.

³ تضمن التوسع الثالث للمجموعة الاقتصادية الأوروبية انضمام كلا من البرتغال وإسبانيا حيث بدأت مفاوضات البرتغال في أكتوبر 1978 تليها إسبانيا في فيفري 1979 ، وبانتهاء المفاوضات تتبعت كل من البرتغال وإسبانيا لعضوية المجموعة في أول جانفي 1986 .

أخرى، التي كان يعني إدماج زراعتهم وحرية تنقل سلعهم الزراعية في السوق الأوروبية المشتركة بدون أي قيد أو شرط، فكانت الأولوية بطبيعة الحال تقدم لسلع الدول الأعضاء على سلع الدول المتعاقدة مع السوق، ومن ثم فإن اتفاقية التعاون لعام 1976 بين المجموعة الأوروبية والجزائر، لم تظهر أي أثر إيجابي للتطلعات الواسعة المتمثلة في تحسين شروط دخول المنتجات الجزائرية للسوق الأوروبية وبالتالي زيادة المبادلات التجارية ودفع وتيرة النمو في الجزائر وعلى هذا ترتب على هذه الاتفاقية زيادة تبعية الجزائر على المستوى التجاري اتجاه المجموعة الأوروبية والمتمثلة في تفوق المجموعة الأوروبية في هيكل المبادلات التجارية للجزائر والتي واجهت صعوبات¹ عديدة متمثلة في :

- الخسارة في سعر الصرف المالي، بسبب تذبذب سعر الدينار الجزائري .
- تباطؤ في الإجراءات الجمركية، بسبب التشريعات الجزائرية وجمود في الإجراءات البنكية .
- أسعار الشحن المرتفعة.
- مشكلة التعليب والتكليف واللصاق والرموز .
- عدم وجود المراقبة وغياب شهادة النوعية .
- حواجز تعريفية وغير تعريفية من الجانب الأوروبي تقف في وجه الصادرات الجزائرية.
- و بذلك كان لهذه المعوقات دورا سلبيا في التأثير على نمو وتشجيع وتطوير الصادرات الجزائرية من السلع الزراعية.

• على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر:

بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر²، وباعتبار المجموعة الأوروبية من بين الدول ذات المساهمة الكبيرة في هذا المجال، فإنه يلاحظ أن الجزائر لم يكن لها نصيب كبير في مجموع ما حصلت عليه الدول النامية الأخرى، وقد كانت أكثر الدول العربية استفادة من الاستثمار هي مصر³ الأمر الذي يعكس تدني استفادة الدول العربية الأخرى بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة في هذا المجال، وقد ترتب على غياب الاستثمار في إطار اتفاقية التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية العديد من السلبيات نذكر منها على سبيل المثال لا أخص ما يلي :

¹ تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 58.

² علي همال، "أفاق الاستثمار الخارجي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية"، أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة، عدد 3 ديسمبر، 2005، ص 105 .

³ فإذا كان الاستثمار في جميع الدول النامية قد بلغ خلال السنوات 81-92 ما مجموعه 280.5 مليار دولار استفادت منه مصر بقيمة تبلغ نحو 2.8 % .

- بقاء الجزائر في التبعية الغذائية لأن محتوى صادرات الجزائر تشكل 90 % من المحروقات أما وارداتها فكانت 80 % من المنتجات الغذائية والمصنعة.
- أدى أثر غياب الاستثمار على الاستقرار الاجتماعي لأن وجوده في مختلف القطاعات من شأنه إيجاد مناصب شغل وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي .
- أثر عدم وجود الاستثمار على عدم مواكبة الجزائر للركب الحضاري، وبالتالي تحقيق التنمية المنصوص عليها في الاتفاق سابق الذكر، فمن دون شك أن غياب الاستثمار عمل على الحد من النقل التكنولوجي التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر على المدى البعيد.

• على مستوى الدعم المالي :

في إطار المساعدات المالية، تضمنت الاتفاقية بروتوكولات تختلف مبالغها من بروتوكول لآخر، وقد كانت زيادة المساعدات المالية في جانب القروض أكبر منها في جانب المنح، كما اقترنت هذه الزيادة عامة بتطور الأوضاع السياسية في المنطقة.

وعلى الرغم من أن النتائج التي سجلت خلال مرحلة تنفيذه (1976-1996) كانت إيجابية في مجملها، إلا أن الموارد المالية التي رصدت في إطار التعاون الجزائري الأوروبي ، بقيت غير كافية لمواكبة التنمية الاقتصادية بالجزائر إذا اعتبرنا ذلك الدعم كما يشير إلى ذلك الأستاذ عبد الحميد الإبراهيمي : " إن أثر هذه المبالغ على التنمية الاقتصادية تافه ولا معنى له"¹ كما يعود ذلك الفشل بالإضافة إلى ما سبق إلى:

- أن أغلب المشروعات ليست لها طابع الأولوية² وقد سجلت في باب المنح.
- أغلب المشروعات المقدمة لم تكن مدروسة بشكل جيد حينما تم تسجيلها في البروتوكولات السابقة الذكر.
- عدم الإطلاع والجهل بالإجراءات والطرق التي تشترطها المجموعة الأوروبية في التعامل مع المشاريع الممولة من قبلها ، مثل الإعلانات والمناقصات³
- عدم مطابقة مشاريع الإنجاز مع التشريعات الجزائرية في مجال الصفقات العمومية .

¹ د/عبد الحميد الإبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 391.

²تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 58.

³ المرجع نفسه، ص 59 .

و بناء على ما سبق ذكره حول هذه الاتفاقية من 1976-1996، يمكن القول أنها حققت أهداف المجموعة الأوروبية على حساب الجزائر، مما أدى إلى التأثير السلبي على الجانب الاقتصادي الجزائري خاصة بعد تدهور أسعار النفط .

و خلاصة القول أنه إذا كان الهدف المقصود من تلك الاتفاقية إرساء منطقة تجارة حرة عن طريق تحديد المبادلات التجارية وذلك بمنح الامتيازات التفضيلية فإنه ومع مرور الوقت ، اتضح عدم فعالية تلك الاتفاقية ، نظرا لمعوقات كثيرة سواء من أصل جزائري أو أصل أوروبي¹.

المطلب الثاني : ندوة برشلونة كإطار مؤسسي لمنطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية

جاء عقد الاجتماع الوزاري للشراكة الأورو- متوسطية يومي 27-28 نوفمبر 1995 في برشلونة. حيث أفتتح في 27 بخطاب ألقاه العاهل الأسباني خوان كارلوس الأول ثم بدأت المناقشات الرسمية في قضايا عديدة تهم جميع الأطراف وتمت المصادقة على البيان الختامي في 28 نوفمبر 1995، و نتناول في هذا المطلب ، ثلاث فروع ، و ذلك على النحو التالي :

الفرع الأول : الفكرة المتوسطية جذورها وتطورها

الفرع الثاني : دوافع ندوة برشلونة

الفرع الثالث : محتوى ندوة برشلونة

الفرع الأول : الفكرة المتوسطية جذورها وتطورها

إن الفكرة المتوسطية ليست وليدة ندوة برشلونة بل أن جذورها قديمة وكانت تتجدد من عصر لآخر، فمن دون شك أن البحر الأبيض المتوسط عمود فقري في منظومة مجتمعات تربط بعضها بالآخر حيث يشير الدكتور سيار الجميل في ذلك (..... أن عمق العلاقات المتوسطية في حركة التاريخ منذ أقدم العصور إلى آخر العصور الوسطى وعصر النهضة جعلت المنظومة المتوسطية مركزا لكل العالم وخلفت آثارا عظيمة ومازالت مرئية)²، ولعل نظرية المؤرخ الفرنسي المعروف (فرناند بروديل) صاحب مدرسة الحوليات التاريخية والذي اعتبر أن العالم المتوسطي إطارا حيويا حضاريا جرت وتجرى بداخله علاقات تبادل وتصادم حضارات وثقافات ، وأديان وتدافع إستراتيجيات وسياسات ، اقتصادية وحركات سكانية³ البداية الحقيقية لفكرة مشروع المتوسطية الجديدة ، وإبتداء من الستينات أبرمت المجموعة الأوروبية مع كل من تونس ولبنان وإسرائيل ومصر اتفاقيات تجارية تجددت

¹ يوسف أمال، مرجع سابق، ص 67

² سيار الجميل، العولمة الجديدة و المجال الحيوي للشرق الأوسط مفاهيم العصر القادم، بيروت، ص 213.

³ مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 62

خلال عقد السبعينات حيث رأت الدول الأوروبية أنه من الضروري تجديد تلك الاتفاقيات بما يسمى السياسة المتوسطة الشاملة. (Une Politique Méditerranée) اتجاه الدول المتوسطة وقد تجسد ذلك من خلال اتفاقية التعاون بين السوق الأوروبية المشتركة وكلا من الجزائر والمغرب وتونس سنة 1976 ولبنان ومصر 1977 كما أبرمت دول المجموعة الأوروبية اتفاقيات مماثلة مع دول أخرى .

وخلال التسعينات 1991 كما يرى الدكتور سيار الجميل (...لقد بدأت أفكار المشروع تاريخية وفكرية منذ السبعينات لكي تغدو اليوم في التسعينات عند نهاية القرن العشرين سياسة مستقيمة تتضمنها محتوى اجتماعي واقتصادي يرنو إلى بناء هيكلية إقليمية...¹) ، حيث نص البيان الختامي الذي ضم الدول المغاربية الخمس بالإضافة إلى فرنسا، إيطاليا ومالطا والذي عرف ببيان الجزائر (5+5)، نص على ضرورة تعميق الحوار في الميدان السياسي، وتنمية التعاون في الميدان الاقتصادي، و أمام فشل المؤتمر الذي كان من المقرر عقده في تونس على مستوى رؤساء الدول والحكومات سنة 1992، جاءت فكرة المنتدى المتوسطي الذي عقد أول اجتماع له يومي 3 و 4 جويلية 1994، وقد جاء قرار الإتحاد الأوروبي بعقد المؤتمر بعد أن خلص اجتماع المجلس الأوروبي في جزيرة "كورفو" اليونانية في سنة 1994 إلى أن هناك حاجة إلى دعم السياسات المتوسطة الجديدة، وثانيا بعد أن اقترحت اللجنة الأوروبية في أكتوبر 1994 تأسيس شراكة أوروبية متوسطة، وثالثا بعد أن أوضحت اللجنة الأوروبية مبادئ هذه الشراكة المقترحة في ديسمبر 1994، و أخيرا بعد أن أوضح اجتماع المجلس الأوروبي في مدينة" كان" يومي 26 و27 جوان 1995* لمناقشة إمكانية التطوير الفعلي للسياسة المتوسطة المجددة للاتحاد الأوروبي².

ثم تلاه هذا الاجتماع الثاني المتوسطي الذي انعقد بمنتهج (سانت ماكسيم) في أبريل 1995، والاجتماع الثالث للمنتدى المتوسطي بمدينة طبرقة التونسية يومي 27 و 28 جويلية 1995 والذي تناول محتوى وطبيعة الوثائق التي ستناقش في الندوة الأوروبية والتي تقرر عقدها يومي 27 و 28 نوفمبر 1995، ويعتبر إعلان برشلونة وبرنامج العمل المنبثق عنه إطارا للعلاقات الأوروبية المتوسطة المستقبلية فما هي إذن دوافع هذه الندوة ؟

الفرع الثاني : دوافع ندوة برشلونة

¹ سيار الجميل، مرجع سابق، ص213.

* وضعت الخطوط العريضة لتصور الاتحاد الأوروبي لمستقبل علاقته بدول المتوسط في قمة أسن بألمانيا يوم 10 ديسمبر 1994.

² محمد سالم، "السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، عدد 138، أكتوبر 1999، صص 244-245

إن التطرق إلى الدوافع التي أرست ندوة برشلونة¹ أمر في غاية الأهمية لأنها ستكشف أسلوب العمل المستقبلي الذي ينتهجه الإتحاد الأوروبي إزاء دول جنوب وشرق المتوسط ويمكن إيجاز أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى انعقاد هذا المؤتمر فيما يلي :

• الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

نظرا لكونه ملتقى أسهمت في التفاعل بين الشعوب الأوروبية وشعوب جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط من الناحية الجغرافية والتاريخية والديمقراطية والثقافية ، مما أدى بالشركاء في إعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا يتركز على التعاون الشامل فيما بينهم حفاظا على طبيعة العوامل التي تجمع بينهم² ، فمنطقة حوض المتوسط كانت دائما ملتقى للحضارات على مدى آلاف السنين³، بل أن اسمها مستمد في حد ذاته من اعتقاد قديم بأنها تمثل مركز للعالم .

فقد جاء في إعلان برشلونة "إن التبادل على المستوى الإنساني والعلمي والتقني عامل جوهري للتقريب بين الشعوب، وتعزيز التفاهم بينها وتحسين صورة كل منها عند الشعب الآخر، فضلا عن أهمية البحر الأبيض المتوسط الاقتصادية إذ تعد الخطوط الملاحية لهذا البحر بالغة الأهمية في سياق إمداد الإتحاد الأوروبي من الطاقة التي يلبي أغلب احتياجاته منها من الدول الجنوبية المشاطئة له (ليبيا ، الجزائر)⁴.

• الهاجس الأمني

- ¹ يتسم إطار برشلونة بخمسة ملامح أساسية وهي :
- غموض الهوية : فمصطلح المتوسطية يشير رسميا إلى المشاركين الـ12 بما فيهم السلطة الفلسطينية وهي طرف لا يحمل صفة الدولة كما استبعدت ليبيا بالرغم من أنها بلا شك من دول البحر المتوسط كما أن اليمن وموريتانيا معنيتين بالشراكة رغم أنهما دولتين غير متوسطيتين.
 - المنهج الكلي : حيث يتسم إطار برشلونة بالمنهج الكلي ففي ندوة برشلونة كانت العلاقات الأوروبية المتوسطية تستند أساسا إلى عوامل اقتصادية الاتفاقيات ثنائية معقدة .
 - النوايا الديمقراطية : أما السمة الرئيسية الثالثة في إطار برشلونة فهي ما تتضمنه من نوايا ديمقراطية حيث أكد الإتحاد الأوروبي احترام سيادة القانون والديمقراطية وتقوية أواصر التعامل بين كل من دول الإتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين .
 - اقتصاد سوق حرة : حيث يهدف هذا الإطار من الناحية الاقتصادية إلى خلق منطقة تجارة حرة أي منطقة من الرفاهية المشتركة لتحقيق هذين الهدفين ينبغي أن يكون هناك دعم مالي واستثمارات .
 - التعددية الثقافية : آخر سمات برشلونة هي التعددية الثقافية التي تعد حتمية لأن الأطراف المشاركة في إطار برشلونة تمثل الديانات التوحيدية الثلاثة اليهودية، المسيحية والإسلامية .

² عبد الإله بلقزيز، العولمة و الممانعة، سوريا: دار الحوار للنشر و التوزيع، 2002، ص-104-107

³ Assia Alaoui Bensalah, Jean Daniel, Dialogue Between Peoples and Cultures in the Euro-Mediterranean Area, THE EUROPEAN COMMISSION ;REPORT BY THE HIGH-LEVEL ADVISORY GROUP ESTABLISHED AT THE INITIATIVE OF THE PRESIDENT OF THE EUROPEAN COMMISSION, Issue No 68, December 2003,p9

⁴ د/أركيه رمزاني، "الشراكة الأورو-متوسطية إطار برشلونة"، دراسات علمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 22 (د.ت.ن) ص 08 .

تشعر دول الإتحاد الأوروبي بتوجس الأمني إزاء البلدان الجنوبية¹، حيث ترى أن زيادة الاستقرار الجهوي يدعو إلى العمل التشاوري لكل دول المنطقة لإيقاف التطرف الأصولي وإنهاء التوترات المتمثلة في الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات وتخفيض ضغوط الهجرة من أجل جعل فضاء المتوسط فضاء للسلام و الإستقرار.

وتبدو مظاهر التهديد تلم فيما أحدثته الثورة الإيرانية عام 1979 وقضية احتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران²، واحتجاز الرهائن الأمريكيين في لبنان فضلا عن الخطر الذي يرمز إليه " بالخطر الأخضر "، كبديل عن " الخطر الأحمر " الذي كان يرمز إلى الشيوعية .

وإذا كان الإتحاد الأوروبي يتوجس من انتشار التيار الإسلامي منذ الثورة الإيرانية فإن قيام قوة الحركات الإسلامية في كل من الجزائر³ وتركيا أثار مشاعر الخوف من احتمال حدوث نوع من الانهيارات المتسلسلة في منطقة الحوض المتوسط، فالجزائر وتركيا قريبتان من الإتحاد الأوروبي ويتعذر معهما الاطمئنان إلى ما يجري فيهما، إضافة إلى تدفق المهاجرين العاطلين عن العمل، ويشكل ذلك خطر حقيقي على دول الإتحاد الأوروبي مما دفع هذا الأخير إعادة تجديد شامل لمقاربتة في البحر الأبيض المتوسط، خاصة وأن ظهور مشاكل جديدة كالمذ الإسلامي، هذا ما تطلب اقترابا واعيا لعملية البناء الأمني للمنظومة الأوروبية المتوسطية وفي هذا الإطار جاء خيار برشلونة في نوفمبر 1995 حتى يمكن التوصل إلى ميثاق عام ينظم الأوضاع الأوروبية المتوسطية، وبما يستهدف خلق بيئة إقليمية قادرة على امتصاص النزاعات واحتواء الصراعات ومنع انتشارها أو اتساع نطاقها على أساس تبني مجموعة من المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية كاحترام أراضي الدول وحدودها السياسية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو المساس بحق تقرير المصير للشعوب، كل هذا دفع إلى ضرورة وجود شكل آخر من العلاقات فكانت الشراكة⁴.

• البحث عن دور إقليمي أكبر

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي تحول النفوذ الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية إلى هيمنة، إذ بعد انتهاء حرب الخليج 1991/02/28 تجسد على أرض الواقع ما

¹ يوسف محمد ، الشراكة الأورو-متوسطية وأثارها على بلدان إتحاد المغرب العربي ، مجلة الإدارة، مجلد 10 ، العدد 02 سنة 2000 ص 106.

² محمود أبو العينين،"العلاقات الأوروبية - الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة"، السياسة الدولية، مصر :مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، عدد142، أكتوبر 97، 2000

3Melanie morisse-schilbach ,l'Europe et la question algérienne ,paris :presses universitaire de France,1999 ,p- p26-27

⁴ Ibid,p27

يمكن تسميته بالسلام الأمريكي¹، ولهذا السبب كان الإتحاد الأوروبي عازما على القيام بدور إقليمي أكبر في المنطقة، وقد تجسد ذلك ميدانيا باقتراح إيطاليا لأول مرة فكرة جديدة تتلخص في تطبيق مبادئ "هيلسنكي" على الساحل الجنوبي للمنطقة من المغرب إلى إيران، وأطلق على المقترح اسم "مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط"، ومن جهة أخرى طرحت فرنسا خطة تهدف إلى الجمع بين دول الإتحاد الأوروبي وعدد من دول المغرب العربي²، وقد أطلقت على ذلك المقترح "الخطة الأوروبية لإلغاء القطبية في سياق الأمن في منطقة البحر المتوسط".

كما وجد الإصرار الكامل على القيام بدور أكبر في عمليات السلام مجالا للتعبير عنه³، لأول مرة عقب مؤتمر برشلونة إبان الهجوم الضاري الذي شنته إسرائيل على لبنان عام 1996 على مدى 17 يوما، مما كان الإتحاد الأوروبي أن ذاك مسلحين بإطار برشلونة الذي يلزمهم على العمل على تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وكانت وجهة النظر الأوروبية تستند على أنه لا يجب أن تحتكر الولايات المتحدة عمليات السلام لنفسها⁴.

فالاتحاد الأوروبي يحاول أن يستعيد مكانته على الساحة الدولية والقارية و المغاربية نتيجة منافسته من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في قضية السلام في أوروبا (البوسنة والهرسك) وفي منطقة المغرب العربي (تدخله في قضية لوكاربي والصحراء الغربية)، بمعنى تفعيل دور الاتحاد الأوروبي على الصعيدين الإقليمي والدولي وذلك من خلال تعزيز النزعة الاستقلالية لأوروبا وتحريرها تدريجيا من الضغوطات الأمريكية خاصة النزعة الفرنسية والألمانية في هذا المجال وتفعيل الاستقلال السياسي الأوروبي في مواجهة المشروع الأمريكي في المنطقة⁵

و عليه، فالإتحاد الأوروبي بصدد نسج علاقات اتفاقات شراكة من أجل لعب دور مؤثر في سياسة وتنمية دول جنوب المتوسط وخاصة الجزائر⁶.

كما أن التوقيع على معاهدة ماستريخت من 1992 بتقوية وتأكيد دور الإتحاد الأوروبي كفاعل مستقل مؤثر على العلاقات الإقليمية و طرف حامل لمشروع سلام.

¹ أنظر سعيد اللاوندي، "أمريكا أوروبا، العولمة والعولمة المضادة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 123 جانفي 1996 ص 128 وما بعدها.

² مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 88-89

³ بدأ وزير الخارجية الفرنسي "ديرفيه ديشارات" بديبلوماسية الجولات المكوكية بإعقاب الهجوم الإسرائيلي الخاطف بينما إنقذت كل من وزيرة الخارجية الإيطالية "سوزان أنجيكي" ووزير الخارجية الإسباني "كارلوس" ووزير الخارجية الإيرلندي "ريتشارد" بالرئيس السوري السابق حافظ الأسد وطرخوا عددا من الأفكار والخطط لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله في لبنان.

⁴ بحيث لم يرقى هذا التدخل الأوروبي لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ولا لوزير الخارجية الأمريكي "كريستوفر" بحيث حذر "بيراز" من أن التدخل قد يقضي إلى فوضى شاملة، بينما أكد "كريستوفر" أن على الولايات المتحدة مسؤوليات خاصة تجاه الزعامة.

⁵ محمد الأمين لعجال أعجال، مرجع سابق، ص 148.

⁶ Melanie morisse-schilbach, l'Europe et la question algérienne op-cit,p29

• تحقيق التوازن في التزامات الاتحاد الأوروبي

يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق توازن بين التزاماته الجديدة اتجاه أوروبا الشرقية و أوروبا الوسطى من جهة، والتزاماته اتجاه دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، فقد أشارت اللجنة الأوروبية إلى ذلك حين وصفت الشراكة بأنها تعبيراً عن الوعي بحاجة دول البحر المتوسط الملحة لإقامة منطقة تعاون أوروبي متوسطي¹، من ذلك أن انهيار حائط برلين و إعادة توحيد شطري ألمانيا و التغييرات التي حدثت في أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي²، بحيث انطلق الاتحاد الأوروبي مدفوعاً بالقاطرة الألمانية في عملية تعاون كثيف لفائدة بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية، و قد تم هذا على حساب بلدان البحر الأبيض المتوسط، فحسب إحصائيات بروكسل فإن الميزانية التي خصصتها المجموعة الأوروبية لجارتها الشرقية منذ 1992/1991 تمثل ضعف المبالغ المخصصة لكل بلدان المتوسطية الجنوبية، لذلك أدرك الاتحاد الأوروبي الحاجة إلى معالجة القصور في الاهتمام الموجه إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال دعم العلاقات مع دول تلك المنطقة، فإن كانت تلك هي الأسباب و الدوافع التي أدت إلى عقد ندوة برشلونة فما هو إذا محتواها؟

الفرع الثالث : محتوى ندوة برشلونة

ولقد توصلت الأطراف المشاركة³ في المؤتمر من حيث المبدأ إلى إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي من ناحية، والبلدان المتوسطية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ناحية أخرى. حيث تدخل دول الشمال الإفريقي الخمس (مصر، تونس، الجزائر، المغرب، و موريتانيا) في علاقة خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي، بحكم كونها (فيما عدا موريتانيا) ليست طرفاً في إطار لومي⁴، وقد شملت هذه الشراكة الشراكة ثلاث مجالات أساسية: الأول يتعلق بالسياسة والأمن. والثاني بالاقتصاد والمال. والثالث بالنواحي الاجتماعية والثقافية⁵

• المحتوى السياسي و الأمني

¹ خميس شماري و كارولين ستايني، دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية المتوسطية، (تر: إيمان شكيب، شهرت العالم). مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2000، ص12

² B. Khader, le partenariat Euro Méditerranéen après la conférence de Barcelone. Les chaires de confluences. L'Harmattan. 1997 p 67 et S.

³ بالإضافة إلى مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية شاركت الدول التالية في المؤتمر ممثلة بوزير خارجيتها ألمانيا، النمسا، بلجيكا، قبرص، الدانمرك، أسبانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، إرلندا، إيطاليا، اللوكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، السويد، تركيا، إسرائيل، الجزائر، المغرب، الأردن، لبنان، تونس، سوريا، المملكة المتحدة، مصر والسلطة الفلسطينية ممثلة برئيسها

⁴ محمود أبو العينين، "العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام، عدد140، أبريل 2000، ص19

⁵ محمد الأطرش، "المشروعان الأوسطي والمتوسطي"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 210، 1996/08، ص

يهدف هذا الجانب في الشراكة إلى جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي، كما يعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحريرية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان و التعددية السياسية لتساعد على خلق بيئة مواتية للازدهار و النشاط الاقتصادي و تحفيز المبادرات الفردية في إطار التحول نحو القطاع الخاص.

و في هذا الجانب تعهدت الأطراف المشاركة على عدة أمور أساسية يتمثل أهمها ¹:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة و البيان الدولي لحقوق الإنسان إضافة إلى الإيفاء بالالتزامات نحو القانون الدولي.
- تنمية دولة القانون، والديمقراطية مع التأكيد على إعطاء الحق لاختيار النظام السياسي والاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.
- احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و ضمان التنفيذ القانوني لهذه الحريات، و التي تتضمن حرية التعبير عن الآراء و حرية تكوين تجمعات و حرية الأديان و الثقافات دون تمييز بين الأفراد من ناحية العرق و الجنس و اللغة و الدين، و يؤكد مؤتمر برشلونة على ضرورة إيلاء التعليم أهمية ناتجة في مجال حقوق الإنسان و الحريات الأساسية.
- الاهتمام الإيجابي بالحوار بين الأطراف المختلفة و تبادل التعاقدات فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- احترام التنوع و التعددية داخل المجتمعات للدول الأطراف و مكافحة مظاهر التعصب في تقرير المصير.
- احترام حق سيادة الدول الأعضاء و الامتناع عن التدخل المباشر و غير مباشر في الأمور الداخلية للشريك، و كذلك احترام السيادة القومية و الوحدة للشركاء الآخرين.
- احترام الحقوق المدنية للأفراد و حقوقهم في تقرير مصيرهم في ظل الأسس المتبعة في الأمم المتحدة، و حسب القانون الدولي.
- تسوية النزاعات بالوسائل السلمية استنادا إلى الأسس المتبعة في الأمم المتحدة و القانون الدولي.
- توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب و مكافحة و محاربة الجريمة المنظمة و معالجة مشكلة المخدرات.

¹ علي الحاج، مرجع سابق، ص 207

- تشجيع أمن المنطقة في مجال الأسلحة الذرية، الكيميائية البيولوجية و كذلك عدم فتح و إنشاء أسواق حرة للأسلحة، كما يعمل الأعضاء على إنشاء منطقة أوسطية خالية من أسلحة الدمار الشامل.

كما تعمل الأطراف الموقعة على الاتفاقية على منع تكريس الأسلحة النووية الكيميائية و البيولوجية والأسلحة التقليدية الزائدة¹.

الملاحظ على هذا المحور أن المبادئ جاءت لترضي مصالح الدول المشاركة، فحقوق الإنسان والديمقراطية و دولة القانون بالنسبة للاتحاد الأوربي، مكافحة الإرهاب بالنسبة لكل من الجزائر و مصر، عدم شرعية احتلال أراضي الغير بالنسبة لكل من سوريا و لبنان و فلسطين، و جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل² بالنسبة لدول المتوسطية المشاركة في الندوة. و من الجدير بالذكر أن إسرائيل أصرت على تعريف آخر للإرهاب يسري أيضا على أعمال العنف التي تقوم بها جماعات "حزب الله في لبنان" و منظمة حماس الفلسطينية، و قد أوشك هذا الخلاف أن يهدد التوصل إلى إعلان برشلونة إلا أنه أحرز نوع من التفاهم على حل وسط من خلال أعمال لغة العمل الدبلوماسية، حيث تم الاتفاق على أن يستخدم مصطلح "إرهاب" للإشارة إلى أمرين هما استخدام القوة ضد سلامة أراضي الدول، و ذلك ما أرادته الدول العربية، وزيادة التعاون لمنع الإرهاب و ذلك وفقا لرغبة إسرائيل.

• المحتوى الاقتصادي و المالي:

يؤكد بيان برشلونة على أهمية النمو الاقتصادي و الاجتماعي المتوازن في خلق منطقة ازدهار مشتركة وقد حدد البيان الأهداف بعيدة المدى التالية³:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي و الاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان و رفع مستوى التشغيل.
- تشجيع التكامل و التعاون الإقليميين في كافة القطاعات الاقتصادية و الزراعية و الصناعية والنقل و الطاقة و البيئة.
- تشجيع التعاون بين المؤسسات و الشركات و توفير البيئة في الإطار القانونيين اللازمين لذلك.

¹ أنظر إعلان برشلونة، الملحق رقم 01

² و قد نشب خلاف بين إسرائيل و مصر، حيث ركزت إسرائيل على عدم انضمامها مع الانتشار النووي و كررت مصر مطالبها بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة النووية و لم يجد أي من الطرفين على موقفه: لكنهما تعهدا بالعمل على جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

³ أنظر إعلان برشلونة ، ملحق رقم 01

- الحفاظ على البيئة.
 - تنشيط الحوار فيما يتعلق بسياسة الطاقة.
- و من أجل تحقيق هذه الأهداف تركز المشاركة الاقتصادية على ما يلي:
- إقامة منطقة تجارة حرة بين شركاء الاتحاد الأوروبي تدريجيا حتى عام "2010".
 - ولهذا الغرض سيتم إزالة العوائق التعريفية للسلع التي يتم الاستثمار بها و للخدمات تدريجيا حسب جدول زمني يتفق عليه من قبل الأطراف المتفاوضة و سيتم إنشاء منطقة تجارة حرة من خلال ما يلي:
 - اتخاذ المعايير المناسبة لإصدار قواعد المنشأ و حماية حقوق الملكية و المنافسة¹.
 - اتخاذ سياسات تنموية معتمدة على مبدأ اقتصاد السوق الحر و تكامل اقتصاديات الدول المتفاوضة.
 - تعديل و تطوير القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية مع التركيز على القطاع الخاص و إنشاء المؤسسات و التنظيمات المناسبة لاقتصاد السوق.
 - وفي صدد تنمية التبادل والتعاون الاقتصادي أقر المشاركون في مؤتمر " برشلونة " على ما يلي :
 - إزالة المعوقات أمام الاستثمار بشكل متسارع بحيث يؤدي ذلك إلى الإبداع في نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير².
 - تشجيع الأطراف المشاركة على عقد اتفاقيات فيما بينها بشكل اختياري، ذلك للوصول إلى منطقة تجارة حرة.
 - تشجيع الأطراف المشاركة على عقد اتفاقيات فيما بينها في مجال التحديث الصناعي وتوفير مناخ و إطار قانوني موازيين .
 - التأكيد على أهمية التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة ومراعاة النواحي البيئية في مختلف السياسات الاقتصادية.
 - التأكيد على ضرورة استمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون وزيادة المساعدات المالية لبلوغ الأهداف المشتركة³.
- ومما يلاحظ على هذا المحور أنه نظرا لانضمام دول الإتحاد الأوروبي لاتفاقية " الجات"، فقد أصبحت السياسة الأوروبية المتوسطة تقوم على مبدأ أنه في مقابل قيام الإتحاد الأوروبي بفتح أسواقه

¹ أمال يوسفى، مرجع سابق، ص58.

² جمال عمورة، مرجع سابق ص331.

³ محمود أبو العينين، مرجع سابق، ص22.

لمنتجات الدول غير الأعضاء، فإنه يطالب بفتح حدود تلك الدول أمام المنتجات الأوروبية مع الدول المتوسطة، وتقدم أية مزايا تفضيلية عن طريق واحد على النمط الذي أتبعته في اتفاقيات "1976". وأصبحت الاتفاقيات المتوسطة الجديدة تقوم على أساس تبادل المزايا بين الجانبين، مع بعض التسهيلات في منح فترة انتقالية تؤخر التزام دول المتوسط بتقديم المزايا المقابلة لفترة تمتد إلى "12 سنة"، كما يدعو مشروع الاتفاق إلى تحرير انتقال رؤوس الأموال، وسينتج أيضا اتخاذ إجراءات تقييمية عند مواجهة مصاعب في الميزان التجاري .

يلاحظ أيضا من دراسة هذا المحور أن إقامة منطقة للتبادل الحر تواجهها السياسة الحمائية المتشددة تجاه المنتجات الزراعية لبعض الدول المتوسطة وحل ذلك يذكر " أركيه رمازان" (..... إلا أن اللغة التي صيغ بها إعلان برشلونة تثير العجب فإذا كان تحقيق هذا الهدف يسمح بإلغاء الحواجز الجمركية واللاجمركية التي تعرقل التجارة على نحو مطرد فيما يتعلق بالسلع الصناعية ، فإن تجارة المنتجات الزراعية ذات الأهمية الكبرى ستصطدم بالسياسة الحمائية الأوروبية المتشددة)¹، ومن جهة أخرى تجد أن الإتحاد الأوروبي يطالب شركائه المتوسطيين فتح أسواقها في نفس الوقت الذي يهمل فيه حرية تنقل الأشخاص التي تعتبر ذات أهمية خاصة في إنشاء منطقة التبادل الحر.

إن تحقيق جملة هذه المبادئ أو البنود المشكلة للشراكة في مجالها الاقتصادي والمالي، تتطلب دعما كبيرا، لهذا فإننا نجد أن الإتحاد الأوروبي سارع إلى تقديم الدعم المالي كمبادرة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، خصوصا في إطار الخوصصة من خلال إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية وتدعيم الاستثمار الخاص، وكل النشاطات التي تساهم في خلق مناصب عمل، كما يتكفل التعاون المالي بالتقليل من الآثار السلبية التي تحدثها منطقة التبادل الحر².

ويندرج التعاون المالي بين الطرفين ضمن إطار مشروع ميديا MEDA للشراكة الأوروبية-متوسطة، والذي يعتبر الأداة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي وقوام هذا البرنامج ميزانية تبلغ 4,685 مليار أورو وذلك في الفترة الواقعة ما بين 1995 و 1999. بالإضافة إلى مبالغ مالية مماثلة من القروض المقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي³.

¹ أنظر أركيه رمازي ، مرجع سابق ص 25 .

² كما أكد "لوتشير غيراتور" رئيس وفد الإتحاد الأوروبي بالجزائر أن الهدف من مشروع التأهيل ليس تمويل المؤسسات أو تجهيزها ولكن تعليمها كيفية إدماج أدوات التسيير الأمثل

3 COMMISSION DES COMMUNAUTÉS EUROPÉENNES, RAPPORT DE LA COMMISSION, RAPPORT ANNUEL, DU PROGRAMME MEDA 1999,p-p6-7

كما نجد أن اللجنة الأوروبية عملت على وضع برنامج آخر مكمل للبرنامج الأول والمتمثل في "ميديا-2"¹.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي وبقيادة فرنسا يسعى وبكل الطرق إلى إرساء معالم هذه الشراكة، والعمل باستمرار على دعم وإعادة تجديد العلاقات بين الضفتين.

• المحتوى الاجتماعي والثقافي

يركز هذا الجانب من الشراكة على تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم بين مجموعة من الثقافات والسكان. كما يشمل حرية حركة القوى العاملة من دولة إلى أخرى و مدى الالتزام بقوانين و لوائح الدولة المضيفة، و الحد من الهجرة غير الشرعية ،و الانخراط المستمر في حوار ثقافي بين الطرفين².

ويؤكد الأطراف على التعليم والشباب والمشاركة في التدابير التقييمية، والمعيشية للسكان، ودعم المؤسسات الديمقراطية وتوطيد مكافحة الإجرام والفساد ومختلف مظاهر العنصرية³.

التأكيد على التعاون من خلال برنامج التعاون الموجهة ، ويشمل هذا البرنامج :

(MEDCANPUS) (MEDURBS) (MEDMEDEA)

هذا وقد تم إنشاء مجلس وزاري مشترك يتولى الإشراف على التعاون ولتنفيذ الاتفاقية بشكل عام، ويتولى متابعة تنفيذ الاتفاقية لجنة من كبار الموظفين.

ويلاحظ حول هذا المحور أن السبب العملي للاعتراف بالتنوع الثقافي والحاجة للمزيد من التفاهم يعود لوجود عشرات الملايين من المسلمين الذين يعيشون في مجتمعات دول الإتحاد الأوروبي لذلك أقر الجانبين بأهمية الدور التي تؤديه الهجرة في العلاقات بينهما .

و قد اختيرت طريقتان متكاملتان لإنشاء الشراكة الأوروبية-المتوسطية:

- الأولى تتم على الصعيد الثنائي، حيث تستفيد الاتفاقات الأوروبية المتوسطية الموقعة أو الموجودة قيد التفاوض بين الإتحاد الأوروبي من جهة ،و بين الشركاء من جهة أخرى ،من أغلبية المصادر المالية. و تعكس هذه الاتفاقات المميزات الخاصة للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي و كل من الشركاء المتوسطيين ،بالإضافة إلى كونها تقوم على مجموعة من الأسس التي تميز العلاقات الأوروبية المتوسطية الجديدة .

¹ Ibid,p13

² مصطفى عبد الله أبو القاسم خسيم، " الشراكة الأوروبية المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة "،مرجع سابق،ص-ص484-485

³ أنظر اعلان برشلونة ،الملحق رقم1

- الثانية تتم على الصعيد الإقليمي ، حيث يشكل الحوار أحد الأوجه الأكثر تجديدا في هذه الشراكة . فبالإضافة إلى الحار السياسي الثنائي ، تضيف الشراكة المنبثقة من مؤتمر برشلونة بعدا متعدد الأطراف ، و ذلك عبر تهيئة المجال لإيجاد حوار سياسي شامل بجعل من منطقة المتوسط محورا للحوار لأول مرة¹.

و الحقيقة التي لا يمكن أن تخفى على أحد هو أن الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الميكانيزمات إنما يبحث عن تحقيق مايلي :

- مواجهة المنافسة الأمريكية والصينية لاكتساب أسواق دول متوسطة تتميز اقتصادياتها بالميزة الاستهلاكية

- توسيع السوق الأوروبية بما يسمح بتصريف المنتجات الأوروبية إلى أسواق عالمية جديدة خاصة إذا كانت متوسطة و اقتصاداتها ضعيفة.

و الشيء الذي يؤكد ذلك، هو أن أوروبا تتجز حاليا أحسن نتائجها التجارية مع دول جنوب المتوسط ،و بالتالي فإن طموحات الاتحاد الأوروبي لا تقف عند هذا الحد فمن مصلحته أن ترفع القيود عن صادراته إلى الدول المتوسطة الأخرى (و هذا الأمر متبادل أي أن يرفع قيوده عن صادرات هذه الدول هو أيضا). لكن يقتصر الأمر على المنتجات الصناعية. مع إقصاء للمنتجات الزراعية و اليد العاملة التي مازالت تعاني من إجراءات يطبقها الاتحاد الأوروبي تجعلها أقل تحررية².

ومن خلال ما تم عرضه يتبين لنا أن محتوى ندوة برشلونة التي تطرقت إلى ثلاث جوانب كان أهمها هو إقامة منطقة للتبادل الحر والتي سوف تكون أكبر التجمعات التجارية الإقليمية إلى جانب اتفاق التبادل الحر في أمريكا الشمالية والتجمع الاقتصادي في آسيا .

المبحث الثاني : مفاوضات الشراكة الأوروبية-الجزائرية

ذكرنا سابقا أن تحرير التبادل التجاري بين الطرفين، يعود إلى اتفاق 1976 في إطار السياسة المتوسطة الشاملة عن طريق منح امتيازات تفضيلية، غير أنه وبعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة (OMC) لم يعد بالإمكان منح تلك الامتيازات التفضيلية إلا عبر نهج تجاري واحد وهو منطقة التبادل الحر والتي تعد أهم محور في موضوع الشراكة الأوروبية والمتوسطة³.

¹ علي الحاج ،مرجع سابق،صص 203-204

² كمال رزيق ،مسدور فارس ،"الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي"، محاضرة قدمت في المنتدى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب بالبلدية

³ Partenariat euro-med, Algérie : document de stratégie 2002-2006 Programme indicatif national(2002-2004),p3

وإذا كانت المفاوضات التي دارت بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ، والتي نتج عنها إبرام اتفاق الشراكة بجميع محاوره السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ورغم ترابط هذه المحاور ببعضها البعض، فإننا سنتعرض إلى هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مضمون مشروع التفاوض

المطلب الثاني: الخصوصية الوطنية و المطالب الجزائرية

المطلب الأول: مضمون مشروع التفاوض

قبل أن يعلن رسميا عن انطلاق المفاوضات الشراكة الاورو-جزائرية، كان الاتحاد الأوروبي قد بلغ مراحل متقدمة في مساراته التفاوضية مع العديد من البلدان المتوسطية في إطار ما يعرف بمفاوضات الشراكة الاورو-متوسطية. وقد أعطيت إشارة انطلاق المسار التفاوضي مع الجزائر بتاريخ 11 جوان 1996 عقب الدعوة التي وجهها الاتحاد الأوروبي للمفوضية الأوروبية، خلال مجلسه المنعقد بتاريخ 15-16 ديسمبر 1995، حيث دعاها إلى تقديم مشروع تعليمات توجيهية حول موضوع المفاوضات مع الجزائر¹.

و في الفترة التي سبقت الإعلان الرسمي عن بدأ المفاوضات، و قبل أن يتم عرض المشروع للإقرار في 10 و 11 جوان 1996، كانت قد حصلت العديد من اللقاءات بين الطرفين. عرفت هذه اللقاءات بجولات التفاوض الاستكشافية (مرحلة ما قبل المفاوضات الرسمية)، و هي المرحلة التي يستكشف فيها كل طرف مكاسب و تكاليف القضية المتفاوض بشأنها.

دخلت الجزائر في المفاوضات بشكل فريق عمل لدراسة المشروع في ديسمبر 1993، وكان أول لقاء مع الوفد الأوروبي في 18 جوان 1994 في الجزائر، حيث كرس هذا اللقاء أساسا لتبادل وجهات النظر حول الخطوط العريضة للاتفاق المقبل. وبعد ذلك تم الاتفاق على إنشاء ورشات عمل حسب كل موضوع، وقد توقفت المفاوضات من الطرف الجزائري منذ ماي 1997، بسبب أمني لتستأنف في أبريل 2000 لمواصلة الجولة الخامسة من المفاوضات².

وقد تضمن مشروع اتفاق الشراكة بصفة عامة ثمان عناوين وهي:

- حوار سياسي وأمني.

¹ Jean-François Daguzan, 'the fate of love and hate France Algeria: an inextricable relationship', obtenu en par courant: http://www.liv.ac.uk/ewc/html/body_daguzn.html

² Ibid,,p6

- حرية تنقل السلع. وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل (ZLE) وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها
- ب 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهذا طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة.
- قانون المؤسسات والخدمات.
- حركة رؤوس الأموال .
- التعاون الاجتماعي والثقافي.
- التعاون المالي.
- أحكام مؤسساتية .

تضمن المشروع إنشاء منظمة للتبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي¹ خلال مرحلة انتقالية تبلغ 12 سنة كأقصى تقدير، على أن لا تشمل الميدان الفلاحي والذي يتم معايته بصفة استثنائية، باعتبار حساسيته وخصوصيته، وفيما يلي سنعرض الجوانب الأساسية المرتبطة بمنطقة التبادل الحر.

• الجانب الصناعي

نص المشروع على أن يتم قبول المنتجات الصناعية الجزائرية داخل المجموعة معفاة من الحقوق الجمركية والرسوم ذات المفعول المماثل، وبذلك تعفى واردات الإتحاد الأوروبي ذات المنشأ الجزائري من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل وكذلك القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل. غير أن الإتحاد الأوروبي يظل محتفظ بالعنصر الزراعي والمتعلق بالسلع ذات المنشأ الجزائري، ويتم حساب الجزء الزراعي على أساس الفرق بين الأسعار في السوق الأوروبية للمنتجات الزراعية، على اعتبار مستخدمة في إنتاج تلك السلع، وأسعار الواردات من دولة تالثة عندما تكون إجمالي التكلفة لتلك المنتجات الأساسية أكثر ارتفاعا داخل المجموعة، وفيما يتعلق بالمنتجات الواردة من الإتحاد الأوروبي فقد تم تصنيفها إلى أنواع، حيث سيعمل على إلغاء الرسوم الجمركية مباشرة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للمواد التي لا يصنع مثلها في الجزائر، وإلغاء هذه الرسوم تدريجيا بالنسبة للمواد الأخرى حسب برنامج يراعي حماية المنتجات الوطنية.

كما تعفى واردات الجزائر ذات المنشأ الأوروبي من الرسوم الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل بمجرد سريان مفعول الاتفاق، حيث تلتزم الجزائر بإلغاء تدريجي للرسوم الجمركية على السلع التي منشأها الإتحاد الأوروبي و التي تستوردها الجزائر.

¹ وقد تناولت ذلك المادة 06 من اتفاقية الشراكة بين كل من ، تونس والإتحاد الأوروبي والمغرب والإتحاد الأوروبي أما إسرائيل فقد نصت المادة على تقوية منطقة التجارة الحرة بينها وبين الإتحاد الأوروبي، وقد شملت المواد من 07 إلى 13 بالنسبة إلى حرية المبادلات اتفاقية الشراكة الأوروبية المغربية ومن 04 إلى 17 بالنسبة إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية .

و من جهة أخرى تلتزم الجزائر بإلغاء الأسعار المرجعية¹ في مدة أقصاها 3 سنوات بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للمواد المتفق عليها.

كما يمكن للجزائر حسب نص المشروع اتخاذ تدابير استثنائية لأجل محدود و بنسب محدودة على شكل رسوم جمركية بالنسبة للصناعات الفنية الخاضعة لإعادة الهيكلة 2 و التي تواجه صعوبات حادة أو يمكن أن تنتج عنها مشاكل اجتماعية خطيرة.

• الجانب الزراعي

نص مشروع الشراكة تعمل كل من الجزائر و المجموعة الأوربية بصورة تدريجية، و كل من جانبه على تحرير المبادلة الثنائية و قد قدر المشروع بفترة 05 سنوات³ كفترة أولى لقيام الطرفين بإجراءات التحرير.

كما نص المشروع على أن الإجراءات المطبقة على الصادرات الواردة في اتفاق التعاون و البروتوكول الملحق و تشريع السوق الأوربية المشتركة رقم 92-176، سوف تدرج كما هي ضمن الاتفاق الجديد ويمكن استكمال هذه الإجراءات بامتيازات جديدة مع الأخذ بعين الاعتبار على مستوى المجموعة و بصفة ملائمة الامتيازات الجديدة الناجمة على النظام الثنائي المطبق من فرنسا، و الذي يلغى بدأ من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

أما فيما يخص الصادرات الزراعية للمجموعة الأوربية نص المشروع على أن الحقوق الجمركية سوف تخفض تدريجيا بهدف الوصول إلى تحرير أوسع لها، كما يتضمن الاتفاق بند نص على أنه ابتداء من السنة الخامسة من المرحلة الأولى تدرس كل من الجزائر و المجموعة الأوربية الوضعية بهدف تحديد تدابير مشتركة للتحرير.

و قد تضمن المشروع من جهة أخرى الإبقاء على بند الحماية التقيدية و ذلك باتخاذ تدابير ملائمة عند ارتفاع كمية المستوردات لمنتوج ما من طرف ما⁴، و الذي يسبب أو يهدد أو يمكن أن يسبب مشاكل خطيرة للطرف الآخر، كما يمكن اتخاذ التدابير الملائمة المطابقة لقواعد الـ "OMC" عندما يلاحظ أن هناك تصرفات لإغراق السوق من أحد الطرفين و البند الذي يسمح بمنع أو الحد من الصادرات أو المستوردات والعبور لأسباب تمس بالأخلاقيات العامة الأمن العام و حماية الصحة.

¹ و هو السعر الذي يغطي واردات الاتحاد الأوربي و الخضروات و الفاكهة، و عندما يوضع السعر لأول مرة فإنه يتم على أساس متوسط سعر المنتج للثلاث السنوات السابقة، مضافا إليه زيادة في تكاليف الإنتاج

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 112.

³ أمال يوسف، مرجع سابق ص 58.

⁴ المرجع نفسه، ص 114.

و حين دخول اتفاق حيز التنفيذ لا تطبق الجزائر أي تقليص كمي أو تدابير ذات أثر مماثل على المنتجات ذات الأصل من المجموعة الأوروبية.

• إقامة الشركات و الخدمات

في هذا الإطار ينص المشروع على إمكانية إقامة شركات¹، و تحرير الخدمات² من قبل الطرفين و سيقوم مجلس الشراكة بإنجاز هذا الهدف في أجل أقصاه 05 سنوات، كما سيقوم بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بدراسة قطاع النقل البحري لوضع إجراءات التحرير المناسبة.

• حركة رؤوس الأموال

ينص المشروع محل التفاوض بأن يلتزم الطرفان بحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة³، غير أنه يمكن اتخاذ تدابير تنفيذية من هذه المعاملات لأجل محدود و في حالة ظهور صعوبات خطيرة لأحد الطرفين.

• المنافسة

ينص المشروع على التزام الطرفين بضمان الشفافية في مجال الدعم الحكومي و التقويم التدريجي لاحتكارات الدولة ذات الطابع التجاري، و ذلك بهدف إزالة التمييز بين رعايا الطرفين. كما نص المشروع على أن يتخذ مجلس الشراكة الإجراءات اللازمة للتحرير المتبادل⁴ الصفقات العمومية و تتعارض النقاط التالية و سير هذا الاتفاق إذا كان من شأنه أن يؤثر بين المجموعة الأوروبية و الجزائر.

- كافة الممارسات التي تهدف إلى منع أو تقليص أو تشويه المنافسة.
- أي عمل يخل أو يهدد المنافسة و ذلك بتفضيل بعض الشركات أو بعض المنتجات المعينة.

• الاستثمارات و حمايتها

و قد نص المشروع بشأن ذلك على :

يهدف التعاون إلى خلق بيئة ملائمة و مستقرة⁵ للاستثمارات في الجزائر عن طريق:

¹ و ذلك ما ورد في المادة 23 من الاتفاق التونسي و المادة 23 من الاتفاق المغربي، و المادة 21 من الاتفاق الإسرائيلي.
² و قد تضمنت الاتفاقية العامة للتجارة و الخدمات "GATTES" ثلاث عناصر رئيسية، الأول يتضمن الاتفاق على الإطار الذي يرسى المبادئ و القواعد العامة التي ستطبق على كافة الإجراءات، التي تؤثر على تجارة الخدمات بما في ذلك معاملة الدولة الأولى بالرعاية، كما تتكون من التزامات محددة خاصة بالقطاعات بشأن المعاملة الوطنية و إتاحة الوصول إلى أسواق و هي مدرجة في جدول، تقدمه كل دولة، و على عكس ما ورد في القسم الرابع من "الجات" فإن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات لا تنص على معاملة تفضيلية للدول النامية، كما أنها لا تفرض عليه التزامات كثيرة.

³ أنظر المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 19-394 المؤرخ ب- 17/ 10/ 94 المتضمن صلاحيات و سير وكالة ترقية الاستثمارات دعمها و متابعتها، الجريدة الرسمية العدد 67 بتاريخ 19/10/1994

⁴ المرجع نفسه، ص 113.

⁵ علي همال، مرجع سابق، ص 106-107

- تنسيق و تبسيط الإجراءات الإدارية و آليات الاستثمار المشترك خاصة بين الشركات الصغرى والمتوسطة الحجم بين الطرفين و التعرف على فرص الاستثمار.
- إنشاء إطار قانوني للاستثمار بين الطرفين و خاصة عن طريق إبرام اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي.
- توسيع مجالات التعاون لتشمل تخطيط و تنفيذ المشروعات التي تحتاج لنقل التكنولوجيا وتنمية فرص الموارد البشرية و خلق فرص عمل محليا.

• حماية الملكية الفكرية

نص الإطار المبدئي للمشروع الأوربي الجزائري بتقديم حماية ملائمة و فعلية لحقوق الملكية الفكرية و التجارية و الصناعية، لما يتماشى مع أرقى المقاييس الدولية بحيث يقوم الطرفان بمراجعة منتظمة بتنفيذ هذا البند، و في حالة وجود صعوبات في مجال الملكية الفكرية والصناعية و التجارية - من شأنها أن تؤثر على المبادلات التجارية - تجري مشاورات عاجلة بناء على الطرف المعني للوصول إلى حل مرضي مع الطرف الآخر.

• الإغراق

تضمن مشروع بنود تنص على أنه في حالة ما إذا لاحظ أحد الطرفين حدوث إغراق في التجارة مع الطرف الآخر بمفهوم المادة 06 1 من اتفاقية "الجات"، أن يتخذ الإجراءات المناسبة ضد هذه الممارسة وفقا للاتفاقية المتعلقة بتنفيذ المادة 06 من "الجات".

كما تناول المشروع اتخاذ إجراءات الحضر و التقييد التي تبررها دواعي الأخلاق العامة والسياسة العامة والأمن العام، على أن لا يجب أن تشكل تلك القيود مسائل للتمييز التعسفي، أو تقييدا مقنعا على التجارة بين الطرفين و من جهة ثانية تناول المشروع أن تعمل كل من الجزائر و المجموعة الأوربية في إطار مجلس الشراكة بشأن اتحادات جمركية أو مناطق التبادل الحر و عند الضرورة حول جميع الموضوعات الفرعية المتعلقة بسياساتهم التجارية مع دولة ثالثة بحيث تجري هذه المشاورات عند احتمال انضمام بند آخر للمجموعة، و ذلك لضمان مراعاة المصالح المتبادلة بين الجزائر و المجموعة.

2- التعاون الاقتصادي المرتبط بالتبادل التجاري الحر

يهدف هذا التعاون¹ إلى تدعيم و تعزيز منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوربي و قد تضمن المشروع الأوربي جوانب هذا التعاون فيما يلي:

¹ تعتبر المادة 06 من اتفاقية "الجات"، تعتبر الصادرات إغراقية في حالة ما إذا تم تصدير السلعة بأقل من تكلفة إنتاجها، أو في حالات التي فيها سعر التصدير عن سعر بيع المنتجات المماثلة لأغراض استهلاكية في بند التصدير لمعدل يفوق 02 % و هو ما يعرف بهامش الإغراق.

• التعاون الصناعي

يشجع التعاون على وجه الخصوص :

- المنافسة المتعلقة بالسياسات الصناعية و التنافسية في الاقتصاد المفتوح.
 - التعاون الصناعي بين المجموعة و الجزائر متضمنا دخول الجزائر في شبكات المجموعة للتقارب التجاري و كذا خلق شبكات التعاون اللامركزي.
 - تحديث و تنويع الصناعة الجزائرية.
 - تأسيس البنية اللازمة لتطوير المنشأة الخاصة و ذلك بتحفيز النمو و تنويع الإنتاج الصناعي.
 - تقييم الموارد البشرية و نمو سوق رأس المال بتمويل الاستثمارات المنتجة.
- المواصفات و تقييم المطابقة:

يهدف الطرفان إلى تخفيض من اختلافات في المواصفات و تقييم المطابقة و لذلك يتعاون الطرفان على:

- زيادة تطبيق قواعد المجموعة في مجال المواصفات و خاصة فيما يتعلق بالصحة.
 - زيادة مستوى المعامل الجزائرية بهدف التوصل في نهاية الأمر إلى إبرام اتفاقيات من شأن الاعتراف المتبادل في ميدان تطبيق المطابقة.
 - تنمية الهياكل الفكرية و الصناعية و التجارية و المواصفات و معايير الجودة.
- تقريب التشريعات:

يهدف التعاون بين المجموعة و الجزائر حسب المشروع المطروح أمامها على تقريب تشريع الجزائر لتشريع المجموعة الأوروبية و ذلك لتسهيل تنفيذ هذا الاتفاق، و يتمثل مجال التشريع قانون الشركات، قانون البنوك، الخدمات المالية²، قانون الجمارك، قواعد المنافسة، حماية صحة الأفراد، و القواعد الفنية و القياسية والنقل و البيئة.

• الخدمات المالية:

يهدف المشروع إلى تقريب القواعد و المعايير المشتركة خاصة تشجيع إعادة الهيكلات في الجزائر وتحسين أنظمة المحاسبة، و المراجعة و المراقبة في البنوك و التأمين³.

• الزراعة و الصيد البحري:

¹ راجع في جوانب هذا التعاون، تقرير المنظمة العربية و التنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 94.

² جمال عمورة، مرجع سابق، ص 342.

³ لمزيد من التفصيل حول الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي في مجال الخدمات راجع:

يهدف المشروع بشأنها تحديث و إعادة هيكلة قطاعات الزراعة و الصيد البحري من خلال تحديث البيئة البنية التحتية و التجهيزات و تطوير تقنية التخزين و التسويق و تحسين قنوات التوزيع...الخ.

3 التعاون المالي

و قد نص المشروع على إرساء التعاون لفائدة الجزائر وذلك بهدف المساهمة الكاملة في إنجاز هذا الاتفاق من خلال:

- تسهيل الإصلاحات الهادفة إلى تحديث الاقتصاد.
- رفع البنية التحتية الاقتصادية.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على الاقتصاد الجزائري.

4 المؤسسات المسئولة عن تنفيذ الاتفاقية

يهدف تنفيذ الاتفاقية في ظروف حسنة يتضمن المشروع إرساء مؤسستين:

- مجلس الشراكة على مستوى وزاري، يجتمع على الأقل مرة كل سنة، يطلع على المشاكل المهمة المطروحة في إطار الاتفاقية، و تتم رئاسته بالتناوب من قبل أعضاء الطرفين.
 - لجنة الشراكة على مستوى موظفين تتم رئاستها بالتناوب، بتدبير الاتفاقية مع مراعاة الاختصاصات الممنوحة للمجلس، و يمكن لمجلس الشراكة تفويض كل اختصاصاته أو جزء منها لهذه اللجنة، كما تعقد اجتماعاتها بالتناوب في الجزائر و في المجموعة.
- و يمكن لمجلس الشراكة أن يؤسس أي جهاز لتنفيذ الاتفاقية.

بعدما تعرضنا لمشروع الاتحاد الأوربي بشأن إقامة منطقة للتبادل لحر فسنعرض فيما يلي الخصوصية الوطنية الجزائرية التي استند عليها المفاوضون في مطالبهم لذلك نتناول ضمن هذا المطلب الخصوصية الوطنية و مطالب الجزائر.

المطلب الثاني: الخصوصية الوطنية و المطالب الجزائرية

يتناول هذا المطلب الخصوصية الوطنية و المطالب الوطنية و ذلك من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: الخصوصية الوطنية

الفرع الثاني: المطالب الجزائرية

الفرع الأول: الخصوصية الوطنية

ركزت الجزائر في المفاوضات على الخصوصية الاقتصادية، السياسية و الجيو-إستراتيجية التي تميزها و طالبت بالحصول على معاملة خاصة ضمانا لشروط أفضل لإنشاء منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي، و سنتناول هذه الخصوصية الوطنية فيما يلي:

• الخصوصية الجيو- إستراتيجية

من البديهي الاعتراف أن دخول الإتحاد الأوروبي في شراكة مع الجزائر كان نابعا من وجود مصالح أوروبية يتعزز بأهمية الجزائر في المنطقة هذا من جهة و من جهة أخرى، لا يكفي لبلد ما للدفاع عن مصالحه التجارية المشروعة أن يختار الحجج القوية و العبارات المؤثرة لكي يقنع شركاؤه من الأطراف القوية بحقه وموقفه، بل يتحتم عليه تعزيز قوته في المساومة من خلال إدراكه لما يتمتع به من أهمية، التي تصبح ورقة رابحة إذا ما حسن استغلالها.

توضح العديد من الدراسات الكلاسيكية و الحديثة في العلاقات الدولية، ارتباط الموقع الجغرافي بالمكانة السياسية، فالجزائر بموقعها الجغرافي الممتاز، شساعة إقليمها و توسطها لبلدان المغرب العربي تعتبر في منطقة يتم فيها عبور أكبر المصالح العسكرية و الاقتصادية في العالم، و بهذا الموقع تعتبر الجزائر دولة محورية¹ من منظور دول الإتحاد الأوروبي، وهي نافذة تطل بها على دول العالم الثالث، و في هذا الصدد يعبر الخطاب السياسي الفرنسي عن ذلك من خلال مقولة الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" (كل شيء يدعونا للذهاب بعيدا مع الجزائر أكثر من أي دولة أخرى و ذلك لوضع شروط ملموسة للتعاون بيننا)².

• الخصوصية السياسية

و تتمثل خصوصية الجزائر السياسية في هذا الصدد في أنه تم تحضير الشعب لممارسة حقوقه و حريته و إعادة بناء الصرح المؤسساتي و تعميق الممارسة الديمقراطية، و الذي تم في زمن عدم الاستقرار السياسي و الاضطراب الأمني و بالتالي فإن خصوصية الجزائر في هذا المجال كونها تواجه مشاكل أمنية حادة مما أدى إلى عزوف المستثمرين للقدوم إلى البلاد و إعادة بعث الاقتصاد الوطني.

• الخصوصية الاقتصادية

¹ الدولة المحورية هي الدولة المهمة جدا إقليميا والتي يؤدي انهيارها إلى حدوث أضرار تمتد إلى خارج حدودها مثل الهجرة، العنف، الأمراض من جهة أخرى، فإن التقدم والاستقرار في الدولة المحورية يعزز النمو والاستقرار السياسي في المنطقة كلها، ومن ضمن هذه الدول حسب تصنيف بعض الدراسات الأمريكية: المكسيك، البرازيل، الجزائر، مصر، جنوب إفريقيا، الهند، باكستان واندونيسيا، لأن جميعها تواجه مستقبلا محفوف بالمخاطر، وأن نجاحها أو فشلها يؤثر على مصالح القوى الكبرى .

² Melanie morisse-schilbach, l'Europe et la question algérienne op-cit,p97

تتمثل تلك الخصوصية في أن الجزائر بلد يعتمد أساسا على البتر-وكيماويات (الطاقة) الموجهة للتصدير و التي تشكل موردا أساسيا لعائداتها من العملة الصعبة.

فالجزائر و انطلاقا من وعيها بثقلها الاستراتيجي خاصة في مجال الطاقة، تسعى لاستشعار الاتحاد الأوروبي بأنها شريك يختلف عن المغرب و تونس و نتيجة لذلك، فإن الاتحاد الأوروبي و الدول المغاربية الثلاث يعلمون يقينا أن ملفات الشراكة الثلاث التونسية، المغربية، و الجزائرية، لن تحمل أبدا نفس المعاني، و لن تعترضها نفس العقبات، و لن تستدعي نفس المجهود من الاتحاد الأوروبي أو الدول المعنية.

و بذلك تختلف طبيعة اقتصادها عن بعض الدول العربية المتوسطة الأخرى كتونس و المغرب و مصر، فهذه الدول لديها ما يمكن أن تصدره للإتحاد الأوروبي من المنتجات الزراعية و التي يمكن أن تتدخل في منطقة التبادل الحر، بينما في الجزائر و في الوقت الذي توجد فيه إمكانيات زراعية كبيرة، إلا أنه و نظرا لعدة ظروف يبقى الاقتصاد الجزائري يرتكز أساسا على ما تدره الأراضي الجزائرية من الطاقة نפט و غاز، و الذي يمثل موردا أساسيا للبلاد من العملة الصعبة و هكذا يتحدد معالم الاقتصاد الجزائري من هذا المنظور كونه اقتصاد يعتمد على الربيع (نفط و غاز)، و الذي تشكل نسبته أكثر من 90 % من الموارد المالية الجزائرية و لهذا الاعتبار أعربت الجزائر طيلة المفاوضات أن يأخذ الاتحاد الأوروبي تلك الخصوصية بعين الاعتبار.

و من جهة أخرى نجد أن النسيج الصناعي الجزائري و برغم تنوعه و أهميته، إلا أنه ليس بالقدر الكافي الذي يؤهله لمنافسة المنتجات الأجنبية التي أخذت تكتسح السوق الجزائرية ابتداءً من تخلي الدولة عن احتكارها للتجارة الخارجية¹.

و من ثم فإن القطاع الصناعي بحاجة إلى تأهيله و رفع مستواه حتى يستطيع أن يقف أمام المنافسة الدولية، و من جهة أخرى يتحمل الاقتصاد الجزائري يتحمل فاتورة غذائية سنوية ثقيلة. و نظرا لتلك الخصوصيات فإن مطالب الجزائر في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي بشأن إرساء منطقة للتبادل الحر تمثلت في الآتي:

الفرع الثاني: المطالب الجزائرية

لم يبدي الطرف الجزائري أي اعتراض على إنشاء منطقة للتبادل الحر في آفاق 2010، و لكن المفاوضات الجزائريةيين شددوا على أن تكون منطقة التبادل الحر وسيلة لتحقيق التنمية و ليست غاية في

¹ جمال عمورة، مرجع سابق، ص443.

حد ذاتها، و على هذا دعت الجزائر إلى ضرورة الدخول الجدي بتقليص الفارق بين المستويين الأوربي والجزائري ورد اعتبار النسيج الصناعي كي يساهم في التنمية الاقتصادية الشاملة.

فضلا عن اشتراط الطرف الجزائري ضرورة بناء اقتصاد الجزائر بتشجيع الاستثمار وتسهيل تنقل الأموال والخدمات، وتعتبر أن حرية تنقل الأشخاص من الأولويات¹، غير أن الإتحاد الأوربي تحفظ فيما يخص هذا المطلب، وتتبع وجهة نظر الجزائر من أنه لا يمكن تحريك منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوربي من دون حرية تنقل الأشخاص² التي يجب أن ترافق حرية تنقل السلع والخدمات . ويربط الطرح الجزائري قيام منطقة التبادل الحر بالنمو الاقتصادي بغية تحقيق التوازن في المبادلات التجارية وعدم الاكتفاء بفتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية، ولتحقيق ذلك حرصت الجزائر على الحصول على مساعدات من طرف الإتحاد الأوربي من أجل تسهيل عملية استخدام التكنولوجيا، وزيادة الاستثمار ورسكلة الديون .

فقد برزت مسألة المديونية لتكون نقطة خلاف حساسة بين دول الشمال ودول الجنوب، فالجزائر اقترحت إجراء حوار سياسي حول المديونية بغية تحقيق توازن في المبادلات التجارية .

ومن جهة أخرى حرصت الجزائر على مطالبة الإتحاد الأوربي بتقديم تعويض مالي مقبول يساهم في دعم موارد الخزينة الجزائرية من جراء التقليص الضريبي المتزامن مع إنشاء منطقة للتبادل الحر، ونظرا لاعتبار مسألة التخفيض الضريبي إحدى أهم الآثار السلبية على إنشاء تلك المنطقة، وفي هذا اعترف السيد " سانبونغ" مسئول مكلف بالعلاقات بين الإتحاد الأوربي والجزائر للجنة الأوروبية أن الجزائريون يرفضون التحطيم الضريبي كما فعلت تونس والمغرب في اتفاقيتهما مع الإتحاد الأوربي، و قد كان التخوف الجزائري يستند على أنه في حالة توقيع اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوربي المتضمن إنشاء منطقة للتبادل الحر سيكلف الخزينة الجزائرية " بليون ومائتان مليون دولار " من الضرائب التي تحصل عليها من الواردات الأوروبية³ .

وبالنظر لخصوصية القطاع الزراعي فقد كان اقتراح الجانب الجزائري أن يتضمن الاتفاق برنامجا للتعاون، ويهدف إلى إعادة هيكلة المجالات التي هي بحاجة إلى ذلك في قطاعي الزراعة والصيد البحري ومن أجل تحقيق ذلك طالبت الجزائر :

¹ يرى الأستاذ فتح الله ولعلو أن الإتحاد الأوربي أهمل جانبا أساسيا في منطقة التبادل الحر والمتمثل في حرية تنقل الأشياء والتي يعتبرها بعدا رابعا من أبعاد المنطقة .

² من الجدير بالذكر أن البرلمان الأوربي صادق في دورته في بروكسل 03 فيفري 2001 على تقريران يتضمنان منح تسهيلات لرعايا دول جنوب المتوسط لنقل الأشخاص واقترح إقامة تأشيرة مشتركة .

³ Heba Handoussa, Jean-Louis Reiffers, le partenariat euro-méditerranée a l'an 2000, édité par la commission européenne, juillet 2000, p-67-71

- بالنسبة للصادرات الزراعية طالبت بضرورة تسهيل دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية.

- تقليص التعريفات الجمركية والتقليل من بعض التدابير مثل الأسعار المرجعية وتوسيع الجدول الزمني (لتصدير الخضر والفواكه) .

- بالنسبة للواردات طالبت الجزائر بعدم تقليص التعريفات الجمركية المطبقة على المنتجات الأوروبية خلال المرحلة الأولى 05 سنوات، وبالتالي فإن التفاوض بشأن هذه المنتجات لا يكون إلا بعد نهاية المرحلة الانتقالية وبعد أخذ بعين الاعتبار حساسية كل منتج والآثار التي سوف تترتب عليه بعد فتح السوق.

ولما كان الجانب الأمني إحدى خصوصيات الوضع الجزائري فإن الجزائر دعت إلى ضرورة الربط بين الأمن والاستقرار لتحقيق الاندماج والتقدم، بل اعتبرتها المسألة الأمنية محورا هاما لإرساء منطقة التبادل الحر، لذلك طالبت الجزائر بضرورة أن يتكفل الإتحاد الأوروبي بهذا الجانب من خلال اتخاذ إجراءات إستعجالية تحد من تفاقم الأزمة الأمنية للبلاد، وهذا عبر مساندة الحكومة الجزائرية ماديا لمواجهة تلك الأزمة .

وقد كان الطرح الجزائري في هذا المضمار يستند على أن إنشاء منطقة للتبادل الحر لن يأتي إلى بتحقيق تنمية داخل البلاد، والقضاء على مصادر العنف في الجزائر.

المبحث الثالث: اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر

لم تحذ الجزائر حذو تونس والمغرب التي وقعتا اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 15/07/1995 - 17/11/1995 على التوالي، فقد عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصياتها الاقتصادية والحيوية-إستراتيجية والسياسية، فالخصوصية الاقتصادية للجزائر تتمثل في كونها بلد يعتمد على النفط كمورد أساسي لعائداتها، وبالمقابل فإن نسيجها الصناعي ورغم اتساعه إلا أنه لا يتمتع بالنجاعة الاقتصادية والقدرة الكافية التي تؤهله لمنافسة المنتجات الأجنبية لاسيما بعد تراجع الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، أما الخصوصية الإستراتيجية فتتمثل في الموقع الجغرافي الممتاز الذي تتميز به بتوسطها لبلدان المغرب العربي وإقليمها الواسع الذي يعتبر بمثابة بوابة إفريقيا، أما فيما يتعلق بالخصوصية السياسية فتتمثل

أساسا في الحركية الأساسية التي انتهجتها الجزائر والمتمثلة في استكمال الصرح المؤسساتي وتعميق الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير¹.

ففي إطار اتفاق برشلونة 1995 بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية الأخرى، وقعت الجزائر اتفاق شراكة في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل بعد سلسلة من المفاوضات وذلك بحضور الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة حيث جاء هذا الاتفاق بنفس جديد و صيغة جديدة للاتفاق المبرم سنة 1976. و يمكن تناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: أولوية الاتحاد الأوروبي في المعاملات الجزائرية

المطلب الثاني: جوانب الاتفاق الأوروبي -الجزائري

المطلب الأول : أولوية الاتحاد الأوروبي في المعاملات الجزائرية

ما يجب الإشارة إليه أن الإتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي أكثر من % 65 خلال الفترة الممتدة ما بين (1997-2003)، وأما صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي هي الأخرى تمثل نسبة معتبرة حيث وصلت إلى % 60 خلال نفس الفترة، وهذا يدل على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين، ويمكن استشفاف ذلك من خلال الجدول التالي² :

2005		2004		
صادرات	صادرات	صادرات	صادرات	المناطق الاقتصادية
25593	11255	17396	10097	الاتحاد الأوروبي
14396	3506	11054	3071	منظمة التعاون و النمو الاقتصادي خارج الاتحاد الأوروبي
15	1058	91	1097	دول أوروبية أخرى
3124	1249	1902	1166	أمريكا اللاتينية
1218	2506	673	1952	آسيا

¹ محمد يوسف، مرجع سابق، ص114

² Direction générale des Douanes, Collections Statistiques - (1992-2005), série E, Statistiques Economiques, n°130. Alger : Office National des Statistiques, 2006, P.12.

استراليا	56	-	31	-
دول عربية	525	521	387	621
دول المغرب العربي	169	407	218	418
دول افريقية	175	29	148	49
المجموع	18308	32083	20357	46001

جدول توضيحي لتطور التبادلات التجارية بين الجزائر دول العالم. (بالمليون دولار أمريكي)

يتبين من خلال هذا الجدول المناطق الاقتصادية المفضلة بالنسبة للمبادلات التجارية الجزائرية مع الخارج، بحيث تستحوذ دول الاتحاد الأوروبي، على حصة الأسد من الصادرات والواردات، حيث بلغت واردات الجزائر القادمة من دول الاتحاد الأوروبي في عام 2005 قيمة 55.33%، في حين وصلت واردات الجزائر في عام 2004 نسبة 55.20%، إذ من بين 20.40 مليار دولار من حجم الواردات الجزائرية من الخارج فإن قيمة 11.30 مليار دولار تم استيرادها من دول الاتحاد الأوروبي¹. كما يمثل الجدول التالي تطور النسب المئوية (%) للواردات والصادرات للبضائع من وإلى الاتحاد الأوروبي :

1 - الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي:²

	2001	2002	2003	2004
الاتحاد الأوروبي-الجزائر	59.2%	55.3%	57.4%	53.4%

2-الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي:³

	2001	2002	2003	2004
الجزائر -الاتحاد	63.8%	63.9%	59.0%	54.6%

¹ Collections Statistiques (2006), OPCIT, P.12.

² Office National des Statistiques (Algérie), Evolution des échanges de marchandises de 1992-2004, Collections statistiques, série E : Statistiques Economiques, n° 124, octobre 2005, P.18.

³ Office National des Statistiques (Algérie), OP.CIT, P.84.

إن اتفاقية الشراكة الأور-جزائرية لا تختلف في جوهرها عن اتفاقيات الإطار التي اعتمدت مع كل من تونس والمغرب ومصر عن طريق التطرق إلى المسائل التالية: الحوار السياسي من حيث أبعاده وأهداف وأهميته للتوصل إلى إنشاء منطقة أمن وسلام خالية من الأخطار بحوض البحر الأبيض المتوسط تضمن الاستقرار لشعوب المنطقة والتي تحفز على العمل الدعوب لتحقيق التنمية في مختلف جوانبها الجوانب الاقتصادية من مسألة حرية تنقل البضائع من مواد صناعية وزراعية خدمات قضايا النقل والمنافسة والحماية كل المسائل المالية والنقدية وحركة تنقل الأموال تدعيم القطاع الخاص الوطني والأجنبي قضايا الملكية الفكرية والتعاون الثقافي والاجتماعي.

المطلب الثاني: جوانب الاتفاق الأوروبي-الجزائري

إذا كانت الاتفاقيتان التونسية و المغربية تتفقان من حيث الشكل و المضمون، فإن الاتفاقية الجزائرية تختلف بعض الشيء عنهما، و هذا راجع لخصوصية العلاقات الأوروبية-الجزائرية، فمن حيث الشكل جاءت الاتفاقية في 110 مواد (في حين جاءت الاتفاقيتان التونسية و المغربية في 96 مادة فقط)، أما من حيث المضمون، فقد استحدث الطرفان الأوروبي و الجزائري محورين جديدين من مجالات التعاون و هما : ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص وملف مكافحة الإرهاب وتوابعه، و يمكن من خلال الاتفاقية إبراز ثلاثة مرتكزات أساسية للشراكة تتمثل في:¹

- ضمان إستراتيجية انفتاح اقتصادي كآلية لإصلاح الأوضاع الداخلية.
- التشديد على الحوار السياسي لضمان التقارب بين المجتمعات والشعوب.
- إبراز دور المجتمع المدني وترقية حقوق الإنسان لإحداث التغيير.

من خلال ما تقدم يمكن التطرق إلى محتوى الاتفاقية وجوانبها الجديدة كالآتي:

لقد احتوى الاتفاق الجزائري-الأوروبي على 110 مادة، و قد قسم إلى ثمانية (08) محاور أجملت في الجوانب الآتية :

- **الجانب الأول :** يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية (وهذا ما جاءت به المواد 3، 4، 5

¹ محمد لمين لعجال، أعجال، مرجع سابق، ص 197

من الاتفاقية) وإعطاء الفرصة للجزائر في التعاون العسكري مع الاتحاد الأوروبي عبر القوة العسكرية الأوروبية التي تم إنشاؤها والتي تعتبر لبنة أولى لبناء الحلف العسكري الأوروبي.

• **الجانب الثاني :** يتعلق بحرية تنقل البضائع) التبادل التجاري، (وذلك بإقامة منطقة حرة وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز (ZLE) للتبادل التنفيذ وهذا طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة، (المادة 06) ، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية¹ ، وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية:²

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.

- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.

- إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

• **الجانب الثالث :** يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات Droit d'établissement

et prestation de service، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات... الخ)³

• **الجانب الرابع :** الدفع، رأسمال، المنافسة، وإجراءات أخرى اقتصادية ، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به(المواد 38- 39) ، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لاختلالات في ميزان مدفوعاتها، شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الآخر بهذه الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها⁴.

¹ جمال عمورة، مرجع سابق، ص335

² Voir l'article N°17 et 22 de l'accord de l'association, de l'accord de l'association entre L'UE et L'Algérie, (signé le 22/04/2002, entré en vigueur le 01/09/2005) [http://www.deldza-cec.eu.int/fr/ue-algerie/Accord d'association.htm](http://www.deldza-cec.eu.int/fr/ue-algerie/Accord%20d'association.htm).

³ Voir les articles N°(30-34) de l'accord, op.cit.

⁴ Voir l'article N°4 de l'accord d'association entre L'UE et L'Algérie, op.cit.

• **الجانب الخامس :** التعاون الاقتصادي حيث تهدف الاتفاقية إلى تحضير الجزائر من الناحية الاقتصادية والسياسية والمالية لتصل في مرحلة أولى إلى الدخول في منطقة التبادل الحر المتوسطية بحلول عام 2010، وفي مرحلة تالية إدماج الجزائر في اقتصاد السوق والاقتصاد العالمي عبر الانخراط في المدى البعيد في منظمة التجارة العالمية نتيجة لإمكانياتها البشرية والمادية المعتبرة¹.

• **الجانب السادس:** التعاون الاجتماعي والثقافي، حيث ينقسم المحور الاجتماعي، الثقافي و الإنساني في اتفاقية الشراكة الاورو-جزائرية إلى شقين: شق يتعلق بالأحكام الخاصة بالعمال المهاجرين، و آخر يتعلق بالأنشطة الخاصة بالتنمية الاجتماعية في الجزائر. الأحكام الخاصة بالعمال الجزائريين :

نصت كل من المادة السابعة و الستون و الثامنة و الستون من اتفاق الشراكة الاورو- جزائري على أحكام تتعلق بالحقوق و الحريات الممنوحة للعمال المهاجرين الشرعيين في الجزائر و أوروبا ، و هي أحكاما -كما سنرى- تتوافق و المواثيق الدولية .

فالمادة السابعة و الستون تنص على المساواة في معاملة العاملين حتى و إن كانوا مؤقتين في كل ما يتعلق بظروف العمل و الأجور و الفصل من العمل، وهذا ما يعد تمهيدا لقانون هجرة جديد بين كل من الجزائر و الاتحاد الأوروبي، و ذكرها في الاتفاقية له قيمة رمزية و مرجعية إن لم تكن قاعدة قانونية تحترم باستمرار من طرف الاتحاد الأوروبي .

أما المادة الثامنة و الستون فتتعلق بتوفير ضمان اجتماعي للعمال المهاجرين، حيث أكدت على ضرورة حماية العمال المهاجرين في إطار ضمان اجتماعي عادل.

وتشمل عبارة الضمان الاجتماعي فروع الضمان الاجتماعي المتعلقة بتقديم علاوات المرض و الأمومة و علاوات العجز و الشيخوخة، و علاوات حوادث العمل و الأمراض المهنية، و علاوات البطالة و العلاوات العائلية².

الأنشطة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية في الجزائر:

تطرقت الاتفاقية الاورو-جزائرية لهذه الأنشطة باعتبارها تعمل على تعزيز التعاون في الميدان الاجتماعي لما له من أهمية بالغة، فالمادة الرابعة و السبعون نصت على ما يلي :

- يعترف الطرفان بأهمية التطور الاجتماعي و الذي لا بد أن يتماشى مع التطور الاقتصادي، و يوليان الأولوية بصفة خاصة لاحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية.

¹ محمد لمين لعجال أعجال، مرجع سابق، ص 198

² أمال يوسف ، مرجع سابق ، ص 147

- بغية تعزيز التعاون الاجتماعي بين الطرفين، يتم تبني أعمال و برامج حول كل موضوع له اهتمام بالنسبة لهما.

أما فيما يخص قضية حقوق المرأة، فقد اتفق الطرفان على إعادة النظر في قوانين حقوق المرأة الجزائرية، و كذلك في قضية حكم الإعدام التي كانت متوقفة منذ 1993 و التي تتجه الأنظار الدولية وخاصة الأوروبية إلى إلغائها.

أما بخصوص المجال الثقافي فقد ركزت الاتفاقية على جملة من التدابير نوجزها كالآتي¹:

- إعادة النظر في النظام التعليمي والتكوين العام والمهني بما يتلاءم والمعطيات الجديدة في هذا المجال عن طريق إصلاح المنظومة التربوية في كافة أطوارها، إحداث نظام أقطاب الإمتياز.
- الاهتمام بالتنوع.
- تشجيع تبادل الخبرات والوسائل والمعلومات في قطاع الثقافة والتركيز على السعي البصري وتشجيع تبادل الشباب عن طريق تنظيم التظاهرات الثقافية والعلمية والمشاركة في المنتديات العلمية.

- توزيع المجالات والكتب الأدبية والتقنية والعلمية وتشجيع حركة الترجمة.

● **الجانب السابع :** التعاون المالي الذي يقوم على ما يلي:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.
- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

● **الجانب الثامن :** التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية و ذلك²:

بتقوية مؤسسة الدولة والقانون.

- التعاون في مجال تنقل الأشخاص خاصة ما يتعلق بالتأشيرات.
- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة.
- التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة.

¹ محمد لمين لعجال أعجال، مرجع سابق، ص 198

² Voir les articles (82-91) du même accord, op.cit.

- مقاومة تبييض الأموال، وذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن أنشطة إجرامية كالمخدرات...
- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.